اللجنة ناقشت قضية التلوث وأسبابها وطرق علاجها

«البيئة البرلمانية»: 4 جهات حكومية ترمي مواد كيميائية خطرة في جون الكويت

ناقشت لجنة شؤون البيئة في اجتماعها أمس قضية تلوث جون الكويت "مخلفات الصرف الصحي والمجاري" وأسبابه وطرق العلاج ، بحضور ممثلين عن وزارات الأشغال والتجارة والتربية والصحة والهيئة العامة للبيئة والجمعية الكويتية لحماية البيئة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاجتماع ناقش بشكل مطول مشكلة تلوث جون الكويت والمسؤول عنها، وإنه وفقا لمجريات الاجتماع سيتم الشهر المقبل السماح للمواطنين باستخدام الجون في الحداق والصيد غير الجائر من خلال منصة ستكون متاحة الاسبوع المقبل لدى الهيئة العامة للبيئة يتم التسجيل عليها مشيرا إلى أن هذا الامر لا يشمل الشركات.

وكشف المطر عن "مخالفات تم تسجيلها من الهيئة العامة للبيئة بحق وزارات الصحة والتجارة (الهيئة العامة للصناعة) والأشغال والتربية "، مؤكدا ان "جون الكويت يئن من التلوث بسبب وزارات وجهات حكومية".

وأشار إلى وجود تضارب وتداخل بين المؤسسات الحكومية وكل جهة تلقي التهمة والمسؤولية على الجهة الأخرى.

وبين أن " المعلومات الواردة خلال المناقشة اليوم صادمة بشأن مسؤولية وزارة الصحة عن تلوث جون الكويت وتحديداً في منطقة الصباح الصحية حيث تم رصد وجود مواد مشعة وصلت نسبة التركيز فيه الى اكثر من ٢٠ ضعف المسموح فيه .

وأكد أن ما يحدث من وزارة الصحة أمر خطير نظرا لوجود معادن ثقيلة خطيرة مسرطنة في هذه المخلفات منها "الكوبلت" الذي وصل تركيزه الى ٧٦ ملغراما لكل لتر ، والمفروض انه يكون ٠،٠٥ او اقل من الجزء من المليون مؤكدا أن هذا الأمر مسؤولية وزير الصحة القادم.

وأشار إلى أن وزارة التربية لديها ٢٤٠٠ مختبر تلقي معظم موادها الكيمائية وغيرها منذ ٥٠ عاما في جون الكويت عن طريق الصرف الصحي ، كما ان وزير التجارة مسؤول عن ١٤ مجرورا في المنطقة الحرة تلقي مخلفاتها ايضا في جون الكويت.

وقال المطر إن اللجنة تؤمن إيمانا كبيرا ان سبب التلوث هو الوزارات ومؤسسات الدولة وليس المواطن البسيط مبينا ان الاجتماع ناقش 4 جهات حكومية كلها ترمي مواد كيميائية خطرة في جون الكويت.

وشدد على ضرورة السماح للهيئة العامة للبيئة بإنشاء محطات معالجة في جميع المجارير التي تصرف في البحر لتكون في نهاية كل مجرور محطة معالجة، مشددا على أن هذا الأمر هو الذي سيحل المشكلة التي نعاني منها .

وأضاف" نحن بانتظار تشكيل الحكومة الجديدة في الأسبوع المقبل حتى نضع كل مسؤول عند مسؤولياته ، لأننا نحن المسؤولون عن محاسبة من يقوم بتلويث البحر الذي نشرب ونأكل منه".

اجتماع لجنة شؤون البيئة

جانب آخر من الاجتماع

رئيس اللجنة حمد المطر

خاصة وأنه التخصص الذي يفترض أن يكون الأكثر طلبا في الكويت

الشاهين: وجهت سؤالا إلى وزير النفط عن أسباب عدم قبول خريجي هندسة البترول منذ عام 2019

أعلن النائب أسامة الشاهين عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس عن أسباب عدم قبول أي دفعات من خريجي هندسة البترول منذ عام ٢٠١٩ في القطاع النفطي خاصة وأنه التخصص الذي يفترض أن يكون الأكثر طلبا في الكويت.

وبين الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان "السؤال تضمن الموعد المحدد لقبول هؤلاء الخريجين وعدد غير الكويتيين حملة شهادة هندسة البترول الموجودين في الشركات النفطية او وزارة النفط حاليا.

وأوضح الشاهين أن هناك ٨٢ أسرة كويتية تعاني منذ شهور بسبب إقالة وإنهاء خدمات أربابها خلال الأزمة الصحية والاقتصادية التي يمر بها الجميع، مشيرا إلى أن هؤلاء قبلوا بآلية التكويت في العقود المحمية والمضمونة من الدولة.

وأعرب الشاهين عن استغرابه عدم حل مشكلة إقالة وإنهاء خدمات ٨٢ مهندسا وموظفا كويتيا في القطاع النفطي الخاص، رغم وعود وزير النفط التنفيذي لمؤسسة البترول د.محمد الفارس، والرئيس هاشم هاشم بحل هذ المشكلة.

من جانب آخر توجه الشاهين بالشكر لزملائه أعضاء لجنة تنمية الموارد البشرية لموافقتهم على اقتراحه بضم تخصص الجيولوجيا إلى التخصصات الجامعية التي تطلبها الشركات النفطية المملوكة للدولة. ولفت إلى أنه منذ عام ٢٠١٧ لم يتم قبول اي خريج يحمل تخصص الجيولوجيا في القطاع النفطي داعيا الحكومة إلى الاستعجال بتنفيذ هذا الاقتراح ومعالجة مشكلة المسرحين وعددهم ٨٢ شخصا.

أسامة الشاهين

طالب بزيادة «الزوجية» إلى 100 دينار

الديحاني يقترح منح الموظفة حق ضم أبنائها في العلاوة الاجتماعية

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقديمه اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (18) إلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، جاءت مواده على النحو التالي:

-مادة أولى-:تضاف إلى المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية مادة جديدة:

المادة 18 مكرر:

أ - تستحق الموظفة الكويتية العلاوة الاجتماعية بفئة متزوج إذا كان زوجها لا يتقاضى هذه العلاوة من خزانة الدولة..

ب - تمنح الموظفة الكويتية والأجنبية المتزوجة من كويتي علاوة بالحد الأقصى عن أولادها المقررة قانونا إذا كان الأب لا يتقاضاها من خزانة الدولة أو كانت حاضنة ولا تتقاضى نفقة ممن تجب عليه نفقتهم وفي جميع الأحوال تعتبر علاوة الاولاد جزءا من النفقة.

جـ - يمنح الرجل في حالة الزواج علاوة زوجية بمقدار 100 دينار من تاريخ توقيع عقد القران وتصديقه.

-مادة ثانية-:يلغي كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

-مادة ثالثة-:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على التالي:

لأن هناك تمايزا في تطبيق قوانين وقرارات الخدمة المدنية بشأن العلاوة الاجتماعية وعلاوة الابناء، حيث يعطى كامل الحق للرجل الموظف بشموله لأبنائه في العلاوة الاجتماعية بينما يتم إبعاد المرأة الموظفة عن هذا الحق إذا كانت متزوجة من غير كويتي أو إذا كان زوجها غير موظف.

لذلك يأتي هذا الاقتراح بقانون بأن يتم إعطاء المرأة الكويتية او المتزوجة من كويتي والعاملة في القطاع الحكومي أو الخاص الحق في ضم أبنائها في العلاوة الاجتماعية حتى الابن السابع في حال عدم حصول زوجها على هذه العلاوة لأي سبب كان.

وجاء في اقتراح تعديل المرسوم ورفع العلاوة الزوجية إلى 100 دينار كويتي شهريا وذلك لمواجهة الغلاء الفاحش للأسعار ولتشجيع الشباب على الزواج.

فرز الديحاني

أكد أهمية ضمان الحياة الكريمة لتلك الفئة

صالح المطيري يطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في قضية انتحار طفل من فئة «البدون»

أعلن النائب د. صالح المطيرى عن عزمه تقديم طلب إلى مجلس الأمة لتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في قضية انتحار طفل من فئة البدون بعمر 11 عاما، مؤكداً أهمية ضمان الحياة الكريمة لتلك الفئة.

وشدد المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة على ضرورة تغيير منهجية الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في التعامل مع قضية البدون.

وقال المطيري "في القلب غصة وللتو أبلغت بخبر مؤسف جدا وهو انتحار طفل عمره 11 عاما بمنطقة الصليبية وهذه مأساة حقيقية في دولة الإنسانية".

وأكد أن فئة البدون تعاني والمعالجة التي يفترض أن يضعها الجهاز المركزي ليست بوضع القيود الأمنية بل بتوفير بيئة تضمن للإنسان أن يعيش حياة كريمة على أرض هذا الوطن.

وشدد على ضرورة عدم التسبب بأي ظلم لهذه الفئة حتى وإن كان على شريحة قليلة منها، محذرا من عواقب دعوة المظلوم على البلد.

وقال "دعونا على الأقل نعطيهم حياة كريمة وحقوقا مدنية وإن كنت أعلم أن الكثيرين منهم يطالبون بالجنسية".

وأضاف "أقولها لك يا رئيس الجهاز المركزي بأنك ستحاسب بصفتك وزيرا منتهي الصلاحية وثق بالله سأقدم من الآن طلب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق بهذا الأمر وسوف تحاسب حضرت أم لم تحضر".

صالح المطيرى

لتطبيق قواعد النزاهة والشفافية

مبارك العرو يقترح إخضاع حسابات وأعمال البنك المركزي إلى رقابة ديوان المحاسبة

أعلن النائب مبارك العرو عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية، بأن تخضع حسابات وأعمال البنك المركزي وقرارات التوظيف الى رقابة ديوان المحاسبة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(مادة أولى): تستبدل نصوص المواد (المادة 14)، (الفقرة الثالثة من المادة 28)، (الفقرة الثالثة من المادة 80)، (الفقرة الرابعة من المادة 83)، من القانون المشار الية بالنصوص التالية:-

(المادة 14):"يكون للبنك المركزي ميزانية خاصة تعد على النمط التجاري.

ويعتبر البنك تاجرا في علاقاته مع الغير وتجرى عملياته وتنظم حساباته وفقا للقواعد التجارية المصرفية.

وفيما عدا الأحكام الدستورية السارية في شأن أعمال البنك والميزانية وحسابه الختامي يضع مجلس الإدارة، بموافقة وزير المالية والنفط سائر النظم والأحكام المتعلقة بشئون البنك الإدارية والمالية بما في ذلك شؤون الموظفين والمحاسبة، مع التقيد في ذلك كله بأحكام قوانين المناقصات العامة والوظائف العامة المدنية.

يعهد بمراقبة حسابات وأعمال البنك المركزي إلى ديوان المحاسبة بمقتضي القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة"

- (الفقرة الثالثة من المادة 28): " مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يخالف الحظر الوارد في الفقرتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع العزل في جميع الأحوال".

مبارك العرو

«العربية لحقوق الإنسان» تعتمد مقترحا كويتيا بتغيير اسم اللجنة

اعتمدت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها الاستثنائية أمس مقترح الكويت بتغيير اسم "لجنة حقوق الانسان العربية" إلى "لجنة الميثاق العربي لحقوق الانسان" وذلك بدعوة من جامعة الدول العربية.

وقال رئيس وفد الكويت الى الدورة الاستثنائية مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان طلال المطيري في تصريح لـ"كونا" إن المقترح الكويتي الذي اعتمدته اللجنة كان قد تم اعتماده في اجتماع الدول الاطراف "لجنة الميثاق العربي لحقوق الانسان" الاسبوع الماضي.

وأضاف المطيري ان اجتماع الدول الاطراف في لجنة الميثاق كان قد اعتمد ترشيح الكويت لترؤس فريق الخبراء الحكوميين المعني بـ"الخطة العربية للتربية على حقوق الانسان" و"الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الانسان". وأوضح ان اذا التعديل بعد اعتماده من اللجان المعنية سيرفع الى مجلس جامعة الدول العربية في دورته "155" على مستوى وزراء الخارجية العرب الاسبوع المقبل للنظر في اقراره بشكل نهائي. وقال رئيس اللجنة أسامة الذويخ "من الكويت" أمام المجتمعين ان جدول أعمال الدورة الاستثنائية تضمن الامور العاجلة بخاصة التطورات الحالية في القضية الفلسطينية من انتشار جائحة كورونا والضغوط المتزايدة على المنظومة الصحية وعرقلة السلطة القائمة بالاحتلال "اسرائيل" ايصال المساعدات وتقديم الخدمات.